

## الحفّض في غير النعت على الجوار في كتب إعراب القرآن

د. خالد مُحمَّد المُحمَّد الصغير - الأكاديمية الليبية - مصراتة

## توطئة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيء بعده، وبعد فهذا بحث خاص بالحفّض في غير النعت على الجوار، أدرس فيه التوجيه بالحفّض في غير النعت على الجوار في الكتب التي يُعتمد عليها في إعراب القرآن الكريم، وقد شملت الدراسة ثلاثة مصادر من الكتب المعاصرة، هي الجدول في إعراب القرآن وإعراب القرآن الكريم وبيانه والإعراب المفصل.

## معنى الحفّض على الجوار:

هو أن يجر الاسم لملاصقته اسماً مجزواً، وفي بيان ذلك يقول الرضي: (( وقد يوصف المضاف إليه لفظاً، والنعت للمضاف، إذا لم يُلبس، ويقال له: الجر بالجوار، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجُعل ما هو نعت للأول معنى نعتاً للثاني لفظاً، وذلك كما يضاف لفظاً المضاف إليه إلى ما ينبغي أن يضاف إليه المضاف، نحو: هذا جحرٌ ضيّبٌ، وهذا حبٌّ رمانيٌّ، والذي لك: هو الجحر والحب، لا الضب ولا الرمان، والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف إليه أفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً، فلا يميز إلا: هذان جحراً ضب خربان، ولا يميز خربين خلافاً لسبويه ))<sup>(1)</sup>.

## مواضع الحفّض على الجوار:

يقول السبوتي: (( أثبت الجمهور الجر بالمجاورة في نعتٍ وتوكيدٍ، زاد قوم: وعطفٍ نسق، وابن هشام: وبيانٍ، وأنكره السيرافي وابن جني، وقصره الفراء على السماع، وخصه قوم بالنكرة، والخليل بغير المثني، قيل: والجمع ))<sup>(2)</sup>.

ويقول السمين الحلبي في معرض ردّه: (( وهذا وإن كان واردًا، إلا أن التخريج عليه ضعيفٌ لضعفِ الجوارٍ من حيث الجملة، وأيضًا فإنَّ الحفّضَ على الجوارِ إنما وَرَدَ في النعتِ لا في العطف، وقد وَرَدَ في

(1) شرح الرضي 328/2.

(2) جمع الجوامع في النحو ص 201.

التوكيد قليلاً في ضرورة الشعر<sup>(1)</sup>، ثم قال: (( وإذا لم يرد إلا في النعت أو ما شدَّ من غيره فلا ينبغي أن يُجَرَّج عليه كتاب الله تعالى ))<sup>(2)</sup>.

أولاً. الخفض في العطف على الجوار  
الموضع الأول من سورة البقرة

إعراب ﴿ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ ۗ وَاللَّهُ سَخِطٌ بِرَحْمَتِهِ ۗ مَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾<sup>(3)</sup>.

أولاً. التوجيه بالجوار في كتب الإعراب:

يمكن تقسيم التوجيه بالجوار إلى الآتي:

#### 1- إجازة الخفض على الجوار:

نقل أبو حيان التوجيه بالخفض على الجوار فقال ناسبا التوجيه: (( ورأيت في كتاب لأبي إسحاق الشيرازي صاحب "التنبيه" كلاماً يردُّ فيه على الشيعة ومن قال بمقاتلتهم في أن مشروعية الرجلين في الوضوء هي المسح، للعطف في قوله ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾<sup>(4)</sup> على قوله ﴿ بَرءُكُمْ ﴾، خرج

فيه أبو إسحاق قوله ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ بالجر على أنه من الخفض على الجوار، وأن أصله النصب فخفض عطفًا على الجوار، وأشار في ذلك الكتاب إلى أن القرآن ولسان العرب يشهدان بجواز

(1) الدر المصون 211/4-212.

(2) نفسه 212/4.

(3) سورة البقرة: 105.

(4) قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى

الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ... ﴾؛ سورة المائدة: 6.

ذلك، وجعل منه قوله: ﴿وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ في هذه الآية، وقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ ...﴾<sup>(1)</sup>، وأن الأصل هو الرفع، أي: "ولا المشركون" عطفًا على ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(2)</sup>، وقد نقل السمين الحلبي التوجيه عن بعضهم وصدره بالزعم<sup>(3)</sup>.

## 2- وصف التوجيه بعدم الوضوح:

ذكر السمين الحلبي أن التوجيه بالخفض على الجوار ليس بواضح فقال: (( وزعم بعضهم أنه مخفوضٌ على الجوار، وأنَّ الأصل "ولا المشركون"، عطفًا على ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وإنما خُفِضَ للمجاورة، نحو ﴿بِرُّءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ في قراءة الجر، وليس بواضح ))<sup>(4)</sup>.

كما نقل السمين الحلبي ما رآه يؤيد ادعاء الخفض بالخفض على الجوار فقال: (( وقال النحاس: (( ويجوز ... "ولا المشركون" بعطفه على "الذين" ))<sup>(5)</sup>؛ وقال أبو البقاء: (( وإن كان قد قرئ "ولا المشركون" بالرفع فهو عطفٌ على الفاعل ))<sup>(6)</sup>، والظاهر أنه لم يُقرأ بذلك، وهذان القولان يؤيدان ادعاء الخفض في الجوار ))<sup>(7)</sup>.

والذي ذكره النحاس أن ذلك يجوز في النحو<sup>(8)</sup>، وهو ما سقط من السمين الحلبي.

(1) سورة البينة: 1.

(2) تفسير البحر المحيط 510/1.

(3) ينظر الدر المصون 53/2.

(4) نفسه 53/2.

(5) إعراب القرآن 254/1.

(6) التبيان في إعراب القرآن ص 36.

(7) الدر المصون 53/2.

(8) ينظر إعراب القرآن 254/1.

## 3- رد التوجيه بالخفض على الجوار:

جعل أبو حيان التوجيه بالجوار في القول الكريم من القصر في العربية والتطاول إلى الكلام فيها بغير معرفة وعدولا عن المعنى الصحيح والتركيب الفصيح: (( وهذا حديث من قصر في العربية، وتطاول إلى الكلام فيها بغير معرفة، وعدل عن حمل اللفظ على معناه الصحيح وتركيبه الفصيح، ودخلت ﴿ لا ﴾ في قوله ﴿ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ﴾ للتأكيد، ولو كان في غير القرآن لجاز حذفها، ولم تأت في قوله ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ ... ﴾ لمعنى يذكر هناك إن شاء الله تعالى ))<sup>(1)</sup>.

ثانيا- التوجيه بغير الجوار في كتب الإعراب:

وجّه العربون اللفظ على العطف، ومن أولئك ابن عطية، فقد ذكر أن المعنى: "ولا من المشركين"<sup>(2)</sup>، ويبيّن أبو البقاء أن الجر بالعطف على ﴿ أَهْل ﴾<sup>(3)</sup>، وبدأ أبو حيان بالتوجيه في القول الكريم فقال: (( ﴿ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ﴾ معطوف على ﴿ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ ))<sup>(4)</sup>، وهو ما ذكره السمين الحلبي وعلمه بالمعنى فقال: (( قوله ﴿ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ﴾ عطفت على ﴿ أَهْل ﴾ المجرور بـ ﴿ مِنْ ﴾ و﴿ لا ﴾ زائدة للتوكيد؛ لأنّ المعنى: "ما يؤدّد الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين" ))<sup>(5)</sup>.

(1) تفسير البحر المحيط 510/1.

(2) ينظر المخر الوجيز 190/1.

(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص36.

(4) تفسير البحر المحيط 510/1.

(5) الدر المصون 53/2.

ثالثاً- عدم الحديث عن الجوار في كتب الإعراب:

لم يتحدث الفراء عن الخفض على الجوار<sup>(1)</sup>، وكذلك الأخفش<sup>(2)</sup> والزجاج<sup>(3)</sup> والزمخشري<sup>(4)</sup> وابن عطية<sup>(5)</sup> والأنباري<sup>(6)</sup> وأبو البقاء<sup>(7)</sup> والبيضاوي<sup>(8)</sup> والشهاب<sup>(9)</sup> والألوسي<sup>(10)</sup>.

ثالثاً- تخريج القول الكريم في كتب الإعراب المعاصرة:

لم يتحدث محمود صافي<sup>(11)</sup> وكذلك محيي الدين الدرويش<sup>(12)</sup> وبهجت صالح عن الخفض على الجوار في القول الكريم<sup>(13)</sup>.

والظاهر بعد هذه الإحاطة أنّ من وجّه بالخفض على الجوار راعى المعنى من حيث العطف، فالمشركون صنف والذين كفروا من أهل الكتاب صنف آخر، والعطف بالجر يفيد أن الذين كفروا نوعان: من أهل الكتاب والمشركون.

وكما قدمت فإن التوجيه بالجوار لم يتحدث عنه إلا قلة من المعربين.

(1) ينظر معاني القرآن 70/1.

(2) ينظر كتاب معاني القرآن 149/1.

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه 188/1.

(4) ينظر الكشاف 308/1.

(5) ينظر المحرر الوجيز 190/1.

(6) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 116/1.

(7) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص 36.

(8) ينظر تفسير البيضاوي 354/2.

(9) ينظر حاشية الشهاب 354/2.

(10) ينظر روح المعاني 350/1.

(11) ينظر الجدول 224/1.

(12) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه 154/1.

(13) ينظر الإعراب المفصل 134/1.

الموضع الثاني من سورة المائدة

إعراب ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ بالجر من قوله تعالى: ﴿ ... فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ

إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ... ﴾<sup>(1)</sup>.

أولاً- قراءة الخفض في "الأرجل":

قرأ اللفظ بالجر كلٌّ من ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم وحمزة وأبي جعفر وخلف، وقرأها كذلك أنس وعكرمة وبيحيى بن وثاب والضحاك والأعمش وغيرهم<sup>(2)</sup>.

ثانياً- تخريج القراءة بالخفض على الجوار في كتب الإعراب:

يمكن تقسيم التوجيه بالخفض على الجوار والمعنى على الغسل إلى الآتي:

1- إجازة الخفض على الجوار من غير ضرورة:

نسب الزجاج الخفض على الجوار إلى بعض أئمة اللغة<sup>(3)</sup>، وصدّره الأنباري بـ"قيل"، فهو على حدّ "جحرٌ ضبٌّ خرب"<sup>(4)</sup>.

وقد وجّه به أبو البقاء، وقدّمه على توجيه آخر، فمع أنه معطوف على "الرؤوس" إلا أنه مختلف في الحكم<sup>(5)</sup>؛ بل أيّد ذلك بقوله: (( وليس بمُمتنع أن يقع في القرآن لكثرتة فقد جاء في القرآن والشعر))<sup>(6)</sup>.

ولم يكتف أبو البقاء بذلك؛ بل أقام الأدلة على ما ذهب إليه، فالجوار مشهور عند العرب، وفيما يلي بيان بذلك:

1- وقوع الجوار في الإعراب، وهو كالاتي:

(1) سورة المائدة: 7.

(2) ينظر معجم القراءات 231/2، وينظر معجم القراءات القرآنية 195/2.

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه 153/2.

(4) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 285/1.

(5) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص123.

(6) التبيان في إعراب القرآن ص123.

أ- جاء الخفض على الجوار في العطف، فقد قال تعالى: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ على قراءة الجبر، فهو معطوف على قوله تعالى: ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ... ﴾<sup>(1)</sup>، والمعنى غير متفق؛ فليس المعنى: "يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين"<sup>(2)</sup>، وقد عدَّ السمين الحلبي التوجيه بالخفض على الجوار "ليس بشيء"، والتضمنين وارد في القول الكريم<sup>(3)</sup>.

وورد الأمر نفسه في الشعر، قال النابغة:

لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرٌ مُنْقَلِتٍ . : أَوْ مُوثِقٌ فِي جِبَالِ الْقَيْدِ مَجْنُوبٌ<sup>(4)</sup>.

والقواري في القصيدة مجرورة<sup>(5)</sup>، وقد عقب السمين الحلبي بقوله: (( فجرُّ "موثق" ليس لجواره ل"منقلت" ل"منقلت" وإنما هو مراعاة للمجرور ب"غير"، لأنهم نصوا على أنك إذا جئت بعد "غير" ومحفوظها بتابع جاز أن يتبع لفظ "غير" وأن يتبع المضاف إليه، وأنشدوا البيت، ويروى: "لم يبق فيها طريدٌ غيرٌ منقلت" ))<sup>(6)</sup>.

(1) قال تعالى: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَلِكِهْمَا مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ ۝ سورة الواقعة: 17-22.

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص123.

(3) ينظر الدر المصون 213/4.

(4) ينظر ديوان النابغة الذبياني ص18، وفيه:

ولا ثلاثي كما لاقت بنو أسدٍ . : فقد أصابتهم منها بشؤوبٍ.

لَمْ يَبْقَ غَيْرُ طَرِيدٍ غَيْرٌ مُنْقَلِتٍ . : وموثقٌ في جبال القيد مسلوبٌ.

أو حرة كمهارة الرمل قد كبلت . : فوق المعاصم منها، والعراقبِ.

(5) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص123.

(6) الدر المصون 214/4.

ب- جاء الخفض على الجوار في الصفات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿...عَذَابَ يَوْمٍ

مُحِيطٍ ﴿١﴾، والمحيط العذاب وليس اليوم؛ وقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ

أَعْمَلُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ... ﴿٢﴾، والعاصف الريح

وليس اليوم.

2- وقوع قلب الحروف بعضها إلى بعض، قال عليه الصلاة والسلام: (( ارجعن مأزورات

غير مأجورات ))<sup>(3)</sup>، والأصل: موزورات، والذي دعا إلى ذلك التأخي، ومنه كذلك قولهم: "إنه لا

يأتينا بالغدايا والعشايا"<sup>(4)</sup>، فالأصل: "الغداوى"؛ لأنه من "غدوة"، وقد جاءت بالياء لأجل ياء

"العشايا"<sup>(5)</sup>.

3. مراعاة الجوار في التأنيث، قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍهَا ..﴾<sup>(6)</sup>،

﴿٦﴾، و"الأمثال" مذكرة، وأجريت مجرى الضمير المؤنث بسبب المجاورة، وقال الشاعر:

لَمَّا أَتَى حَبْرُ الرَّبْرِ تَضَعُضَعَتْ . : سُوْرُ الْمَدِيْنَةِ وَالْحَبَالُ الْمُشْعُ<sup>(7)</sup>.

ومنه قولهم: "ذهبت بعض أصابعه"<sup>(8)</sup>، فكلمة "سور" وكلمة "بعض" مذكرتان، ولكنهما

جاورتا مؤنثا فأعطينا حكم ما جاورتا<sup>(9)</sup>.

(1) سورة هود: 84.

(2) سورة إبراهيم: 18.

(3) نواذر الأصول، الأصل الخامس عشر، رقم: "93"، 146/1، وفي سنده من هو ضعيف جدا كما ذكر محقق الكتاب، وينظر المصنف، باب منع النساء من اتباع الجنائز، رقم "6298"، 457/3، وهو ضعيف في ساسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة 262/6.

(4) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص123.

(5) ينظر الدر المصون 213/4.

(6) ينظر سورة الأنعام: 160.

(7) البيت لجرير في ديوانه 913/3.

(8) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص123.

(9) ينظر الدر المصون 213/4.

وقد راعت العرب الجوار في قولها: "قامت هند"، فلم يجيزوا حذف "التاء" لعدم الفصل، فإن وقع الفصل أجازوا الحذف، والفرق بينهما المجاورة وعدم المجاورة.

4. مراعاة الجوار في العامل، ومنه قولهم: "قام زيد وعمرا كلمته" فقد استحسنا نصب بفعل محذوف بسبب مجاورة الجملة اسما عمل فيه الفعل.

5. مراعاة الجوار في القلب، ومنه قلبهم الواو بسبب مجاورة الطرف همزة في قولهم: "أوائل"، فكان الحكم كما لو وقعت طرفا، وكذلك إذا بُعِدَت عن الطرف لم يقبلوها، ومنه: "طواويس"<sup>(1)</sup>.

ثم ختم أبو البقاء بقوله: (( وهذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد، وقد جعل النحويون له بابا ورتبوا عليه مسائل ثم أصَلَّوه بقولهم: "جَحْرُ ضِبِّ خَرْبٍ" حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع، فأجاز الإتيان فيهما جماعة من حُدَّاقهم قياسا على المفرد المسموع، ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصرنا فيه على المسموع فقط، ويؤيد ما ذكرناه أن الجر في الآية قد أجزى غيره وهو النصب والرفع، والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين على أن حكم الرجلين المسح، وكذلك الجر يجب أن يكون كالنصب والرفع في الحكم دون الإعراب ))<sup>(2)</sup>. وقد عبَّ السمين الحلبي على أمثلة أبي أبي البقاء التي لم يعلق عليها سابقا بقوله: (( وأما باقي الأمثلة التي أوردها فليست من المجاورة التي تؤثر في تغيير الإعراب، وقد تقدَّم أن النحويين حَصَّصُوا ذلك بالنعته وأنه قد جاء في التوكيد ضرورة ))<sup>(3)</sup>.

ووجه بالخفض على الجوار البيضاوي، ولم يكتف بذلك؛ بل أيَّده بشاهدين من القرآن بعد أن أقرَّ بكثرة النظائر، وبَيَّنَّ الفائدة منه في الآية، فقال: (( ونظيره كثير في القرآن والشعر، كقوله تعالى:

﴿...عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ﴾<sup>(4)</sup>، و﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾، بالجر في قراءة حمزة والكسائي،

وقولهم: "جَحْرُ ضِبِّ خَرْبٍ"، وللنحاة باب في ذلك، وفائدته التنبيه على أنه ينبغي أن يقتصد في صب الماء عليها، ويغسل غسلًا يقرب من المسح ))<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص123.

(2) التبيان في إعراب القرآن ص123.

(3) الدر المصون 214/4.

(4) قال تعالى: ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ۗ إِنَّيْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ ﴾؛ سورة هود: 26.

(5) تفسير البيضاوي 432/3.

وجعل الألويسي التوجيه بالخفض على الجوار ثاني الوجهين اللذين ذكرهما، ونقل رد الاعتراضات حول التوجيه، بالخفض على الجوار جائز، وقيل بوقوعه في فصيح الكلام<sup>(1)</sup>.

## 2. عد الخفض على الجوار اضطراراً:

أجاز الأخفش الخفض على الجوار، فهو مجرور على الإتيان، والمعنى: العُسل، فهو على حدّ "هذا جُحر ضبّ خرب"<sup>(2)</sup>، ومع ذلك فإنه قال: (( والنصب أجود وأظهر من هذا الاضطرار ))<sup>(3)</sup>.

## 3. ترجيح غير الخفض على الجوار:

عدّ الأنباري الخفض على الجوار قليلاً في كلام العرب<sup>(4)</sup>.

## 4. رد التوجيه بالخفض على الجوار وتضعيفه:

رد الزجاج التوجيه بالخفض على الجوار فقال: (( فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله ))<sup>(5)</sup>، وردّه كذلك النحاس، وجمع بين قراءة النصب وقراءة الجر فقال: (( وهذا القول غلط عظيم؛ لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنما هو غلط، ونظيره الإقواء، ومن أحسن ما قيل أنّ المسخّ والعُسلّ واجبان جميعاً، والمسخّ واجب على قراءة من قرأ بالخفض، والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب ))<sup>(6)</sup>.

وعدّ أبو حيان التوجيه ضعيفاً جداً، فهو لم يرد إلا في النعت حيث لا لبس وعلى خلف فيه<sup>(7)</sup>، وردّ التوجيه السمين الحلبي فقال: (( وهذا وإن كان وارداً، إلا أن التخريج عليه ضعيفٌ لضعف الجوار من حيث الجملة، وأيضاً فإنّ الخفض على الجوار إنما ورد في النعت لا في العطف، وقد ورد في التوكيد قليلاً في ضرورة الشعر ))<sup>(8)</sup>؛ ثم أكّد كلامه فقال: (( وإذا لم يرد إلا في النعت أو ما شدّد من غيره فلا ينبغي

(1) ينظر روح المعاني 75/6-76.

(2) ينظر كتاب معاني القرآن 277/1.

(3) كتاب معاني القرآن 277/1.

(4) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 285/1.

(5) معاني القرآن وإعرابه 153/2.

(6) إعراب القرآن 9/2.

(7) ينظر تفسير البحر المحيط 452/3.

(8) الدر المصون 211/4-212.

أن يُخْرِجَ عليه كتاب الله -تعالى- ...، وممن نَصَّ على ضعفِ تخريجِ الآية على الجوار مكي بن أبي طالب وغيره ((<sup>1</sup>)).

ثالثاً. تخريج قراءة الجر على غير الجوار في كتب الإعراب:

### 1. العطف على "الرؤوس":

ذكر الفراء أن كلاً من مُجَدِّد بن أبان القرشي وأبي شهاب حدثاه عن نزول الكتاب بالمسح، وهو ما يشير إلى العطف على الرؤوس، وبيّن الفراء أنّ السنة الغسل<sup>(2)</sup>، ووجه به الأخصش، وقال: بأنّ الناس لا يعرفون ذلك، ونقل عن ابن عباس أنّ مسح الرجلين يجزئ<sup>(3)</sup>، وبين الزجاج أن المسح كالغسل لأنه محدّد<sup>(4)</sup>.

والعطف عند الزمخشري على "الرؤوس" للتنبيه على وجوب الاقتصاد عند صب الماء عليها<sup>(5)</sup>، ولم يتفق يتفق أبو حيان مع هذا الرأي فقال: (( وهو كما ترى في غاية التلفيق، وتعمية في الأحكام ))<sup>(6)</sup>. كما نقل الزمخشري ذهاب بعض الناس إلى الظاهر في العطف فأوجب المسح<sup>(7)</sup>، وهو ما عدّه أبو حيان الظاهر، وعليه فإنّ "الأرجل" تندرج في المسح مع الرؤوس"، كما ذكر أنّه روي عن ابن عباس وأنس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر، ونسبه أبو حيان إلى مذهب الإمامية من الشيعة<sup>(8)</sup>، وفي ذلك قال الشهاب: (( ومن أهل البدع من جَوَّز المسح على الرِّجْلِ بدون الخف مستديلاً بظاهر الآية، وللشريف المرتضى كلام في تأييده تركناه لإجماع أهل السنة على خلافه ))<sup>(9)</sup>. والعطف عند الأنباري مع تقدير ما يوجب الغسل كـ"وأرجلكم غسلًا"<sup>(10)</sup>.

(1) نفسه 212/4.

(2) ينظر معاني القرآن 302/1-303.

(3) ينظر كتاب معاني القرآن 277/1.

(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه 153/2.

(5) ينظر الكشف 205/2.

(6) تفسير البحر المحيط 452/3.

(7) ينظر الكشف 210/2.

(8) ينظر تفسير البحر المحيط 452/3.

(9) حاشية الشهاب 432/3.

(10) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 284/1.

## 2- التعلق بفعل محذوف:

أجاز الزجاج التعلق بفعل محذوف على معنى "واغسلوا" وهذا الفعل يعطف على "المسح"، فهو مثل قول الشاعر:

يَا لَيْتَ بَعْلَكَ قَدْ عَدَا .: مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُحْمًا<sup>(1)</sup>.

وقول الآخر:

عَلَفْتُهَا تَيْبًا وَمَاءً بَارِدًا .: .....

فالأول على معنى: وحاملاً سيفًا، والآخر على معنى: وسقيتها ماءً باردًا<sup>(2)</sup>.

## 3- دلالة المسح على الغسل:

صدر الأنباري التوجيه بـ"قيل"، فالمسح يقع على الغسل لغة<sup>(4)</sup>، وذكر أبو حيان أنه روي عن أبي زيد، فالعرب تطلق المسح على الغسل الخفيف<sup>(5)</sup>.

وقد بدأ بالتوجيه الألوسي، فالمسح محمول على الغسل، وقد صرح به أبو زيد الأنصاري وغيره من أهل اللغة، فتمسح الرجل توضعاً، ومعنى: مسح الله -عز وجل- ما بك: أذهب عنك المرض، ويقولون: "مسح المطر الأرض" بمعنى: غسلها، وقد نقل الألوسي رد الاعتراضات عن هذا الوجه<sup>(6)</sup>.

## 4- الجر بحرف جر محذوف:

أجاز أبو البقاء أن يكون جر الأرجل بحرف جر محذوف، والتقدير: "وافعلوا بأرجلكم غسلًا"، ثم بين أن حذف الجار وإبقاء الجر جائز، واستدل على جوازه بقول الشاعر:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً .: وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ عُرَائِبِهَا<sup>(7)</sup>.

كما استدل بقول زهير:

(1) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف 612/2، وينظر المعجم المفصل 66/2.

(2) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف 613/2، وينظر المعجم المفصل 323/12، وتاممه فيهما:

..... .: حَيَّ شَتَّ هَمَالَةً عَيْنَاهَا.

(3) ينظر معاني القرآن وإعرابه 154/2.

(4) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 285/1.

(5) ينظر تفسير البحر المحيط 452/3.

(6) ينظر روح المعاني 74/6-75.

(7) البيت للأحوص الرياحي في الإنصاف 193/1، وينظر المعجم المفصل 157/1.

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى . . وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا<sup>(1)</sup>.

فوقع الجبر بتقدير "الباء"، ولم يكن السببُ الضرورة<sup>(2)</sup>.

وقد علّق أبو حيان على التوجيه بقوله: (( وهو تأويل في غاية الضعف ))<sup>(3)</sup>، كما بيّن السمين الحلبي أن حذف الجار وإبقاء العمل ليس على الإطلاق، فهو مطرد في مواضع ليس منها القول الكريم<sup>(4)</sup>، ثم تحدث عن البيتين فقال: (( وأما البيتان فالجرُّ فيهما عند النحاة يسمى "العطف على التوهم"، يعني: كأنه توهم وجود "الباء" زائدة في خبر "ليس"؛ لأنها يكثر زيادتها، ونظروا ذلك بقوله تعالى: ﴿... فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(5)</sup>، بجزم "أَكْنَ" عطفًا على "فَأَصْدَقَ" على

توهم سقوط الفاء من "فَأَصْدَقَ" نصَّ عليه سيبويه وغيره، فظهرَ فاسدُ هذا التخريج ))<sup>(6)</sup>.

رابعًا- عدم الحديث عن الجوار في كتب الإعراب:

لم يتحدث الفراء عن الخفض على الجوار<sup>(7)</sup>، ولم يتحدث عنه ابن عطية<sup>(8)</sup>.

خامسًا- تخريج القراءة في كتب الإعراب المعاصرة:

لم يتحدث محمود صافي عن القراءة<sup>(9)</sup>، وتحدث عنها محيي الدّين الدرويش، ولم يتعرض للخفض على الجوار، وبيّن أنه معطوف على الرّؤوس في الظاهر، وعليه وقع الخلاف بين المسلمين في المسح والغسل، فجماهير أهل السنة يرون أنّ الواجب الغسل، ويرى الشيعة والإمامية أن الواجب المسح، وأما داوود بن

(1) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص140، الكتاب 1/165، ولصرمة الأنصاري في الكتاب 1/306، ولزهير أو لصرمة

في الإنصاف في مسائل الخلاف 1/191، وينظر المعجم المفصل 8/312.

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص123.

(3) تفسير البحر المحيط 3/452.

(4) ينظر الدر المصون 4/216.

(5) سورة المنافقون: 10.

(6) الدر المصون 4/216.

(7) ينظر معاني القرآن 1/302-303.

(8) ينظر المحرر الوجيز 2/163.

(9) ينظر الجدول في إعراب القرآن 3/285.

علي والناصر للحق من الزيدية فأوجبا الجمع بينهما وابن جرير الطبري على الجمع بينهما احتياطاً<sup>(1)</sup>، ولم يتحدث بمجرد عبد الواحد صالح عن القراءة<sup>(2)</sup>.

ويمكن القول بعد هذا الاستقراء أن القراءة غامضة عند أبي حيان، وأنه اعتماد ظاهرهما، وأن توجيه القراءة لم يكن واضحاً عند السمين الحلبي، وقد كان موقف الشهاب غامضاً فلم يكن له رأي في المسألة<sup>(3)</sup>.

وقد نقل الألويسي اختلاف الناس في غسل الرّجلين ومسحهما، وجمهور المفسرين والفقهاء على أنّ الفرض الغسل<sup>(4)</sup>.

وقد لخص محيي الدين الدرويش ما ذكر في المسألة بقوله: (( وقد أطلوا في التخرّيج والتأويل إطالة لا يتسع لها صدر هذا الكتاب، وهي ناشئة عن الولع بالتحقيق والوصول إلى ما هو أجدى وأسلم، ولهذا جنح ابن جرير إلى الجمع، وفيه من حسن النية وسلامة الطويّة الشيء الكثير ))<sup>(5)</sup>.

والتوجيه بالجوار كما هو واضح يلجأ إليه للخروج من المعنى المترتب على هيئة الإعراب الظاهرة، فالمعنى الذي لا يمكن القبول به والتعسف في التخرّيج يلجئان المعرب إلى القول بالخفض على الجوار.

#### الموضع الثالث من سورة التوبة

إعراب ﴿ وَرَسُولُهُ<sup>ج</sup> ﴾ بالجر من قوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ<sup>ج</sup> إِلَى

النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ<sup>ج</sup> ... ﴾<sup>(6)</sup>.

أولاً - قراءة الخفض في ﴿ وَرَسُولُهُ<sup>ج</sup> ﴾:

هي قراءة الحسن<sup>(1)</sup>، وقد ذكر الزمخشري أنه قرئ بالخفض في ﴿ وَرَسُولُهُ<sup>ج</sup> ﴾<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه 185/2.

(2) ينظر الإعراب المفصل 17/3.

(3) ينظر حاشية الشهاب 432-433.

(4) ينظر روح المعاني 73/6.

(5) إعراب القرآن وبيانه 185/2.

(6) سورة التوبة: 3.

ووصف أبو البقاء القراءة بالشذوذ<sup>(3)</sup>، وكذلك وصفها أبو حيان، وذكر أنها رُويت عن الحسن<sup>(4)</sup>، ويعد أن ذكر السمين الحلبي أن الحسن قرأ بها قال: (( وهذه القراءة يبعد صحتها عن الحسن للإجماع ))<sup>(5)</sup>، وكان موقف الألوسي في ردِّ القراءة واضحا فقال: (( وعن الحسن أنه قرأ بالجر ...، وهذه القراءة لعمري موهمة جداً، وهي في غاية الشذوذ، والظاهر أنها لم تصح ))<sup>(6)</sup>.

#### ثانياً- تخريج القراءة بالخفض على الجوار في كتب الإعراب:

خرَّج الزمخشري القراءة على وجهين، وبدأ بالجوار<sup>(7)</sup>، وذكر أبو حيان أنها خرَّجت على الجوار كما نعتوا على الجوار وأكدوا عليه<sup>(8)</sup>.

وجعل السمين الحلبي التوجيه ثانياً فقال بعد أن ذكر القراءة: (( وفيها وجهان: أحدهما أنه مقسم به، أي: ورسوله إنَّ الأمر كذلك، وحذف جوابه لفهم المعنى، والثاني أنه على الجوار، كما أنهم نعتوا وأكَّدوا على الجوار، وقد تقدم تحقيقه ))<sup>(9)</sup>، وبعد أن صدَّر الألوسي التوجيه بـ"قيل" قال: (( وليس بشيء ))<sup>(10)</sup>.

#### ثالثاً- تخريج قراءة الجر على غير الجوار في كتب الإعراب:

خرَّج الزمخشري القراءة على وجهين، جعل ثانيهما على القسم، وذلك كقولهم: "لعمرك"<sup>(11)</sup>، وقد خرَّجه أبو البقاء على ذلك<sup>(12)</sup>، وصدَّر أبو حيان عدَّ الواو للقسم بـ"قيل"<sup>(1)</sup>، وبدأ بالتوجيه السمين

(1) ينظر معجم القراءات 344/3، معجم القراءات القرآنية 8/3.

(2) ينظر الكشاف 11/3.

(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص 181.

(4) ينظر تفسير البحر المحيط 8/5.

(5) الدر المصون 9/6.

(6) روح المعاني 47/10.

(7) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص 181.

(8) ينظر تفسير البحر المحيط 8/5.

(9) ينظر الدر المصون 8/6-9.

(10) روح المعاني 47/10.

(11) ينظر الكشاف 11/3.

(12) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص 181.

الخلي، والتقدير: "ورسوله إن الأمر كذلك"، وحذفت الجواب لوضوح المعنى<sup>(2)</sup>، ووجه به الألوسي، فهو

كالقسم في قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾<sup>(3)</sup>.

رابعاً- عدم الحديث عن الجوار في كتب الإعراب:

ولم يتحدث الفراء عن القراءة<sup>(4)</sup>، وكذلك الأخفش<sup>(5)</sup> والزجاج<sup>(6)</sup> والنحاس<sup>(7)</sup>. وكذلك لم يتحدث عنها ابن عطية<sup>(8)</sup> والأنباري<sup>(9)</sup> والبيضاوي<sup>(10)</sup> والشهاب<sup>(11)</sup>.

خامساً- تخريج القراءة في كتب الإعراب المعاصرة:

لم يتحدث عن القراءة محمود صافي<sup>(12)</sup> ومحبي الدين الدرويش<sup>(13)</sup> وبهجت عبد الواحد صالح<sup>(14)</sup>. وعند التبعية والاستقراء نجد أن أبا البقاء لم يتطرق للخفض على الجوار؛ فقد عدَّ العطف على المشركين غير جائز؛ لأنه كفر<sup>(15)</sup>، وهذا ما عدّه السمين الحلبي من الواضحات بعد أن وجهه بالخفض على

(1) ينظر تفسير البحر المحيط 8/5.

(2) ينظر الدر المصون 8/6.

(3) سورة الحجر: 72.

- ينظر روح المعاني 47/10.

(4) ينظر معاني القرآن 420/1.

(5) ينظر كتاب معاني القرآن ص 353.

(6) ينظر معاني القرآن وإعرابه 429/2-430.

(7) ينظر إعراب القرآن 202/2-203.

(8) ينظر المحرر الوجيز 4/3-5.

(9) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 393/1-394.

(10) ينظر نفسه 393/1-394.

(11) ينظر تفسير البيضاوي 520/4.

(12) ينظر الجدول في إعراب القرآن 279/5.

(13) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه 177/3.

(14) ينظر الإعراب المفصل 247/4.

(15) ينظر حاشية الشهاب 520/4.

الجوار<sup>(1)</sup>، وقد ذكر الزمخشري قصة متعلقة بذلك فقال: (( ويحكى أن أعرابياً سمع رجلاً يقرأها فقال: إن كان الله بريئاً من رسوله فأنا منه بريء، فلبَّبه الرجل إلى عمر، فحكى الأعرابي قراءته، فعندها أمر عمر - رضي الله عنه - بتعلم العربية ))<sup>(2)</sup>، وذكر أبو حيان القصة وصدورها بـ"زوي"<sup>(3)</sup>، وصدورها السمين الحلبي الحلبي بـ"حكى"، وأضاف أن القصة تحكى عن أبي الأسود الدؤلي مع علي بن أبي طالب<sup>(4)</sup>، والألوسي والألوسي صدّر الأولى بـ"يحكى"، والأخرى بـ"نقل" فكان ما حدث سبباً لوضع علم النحو<sup>(5)</sup>.

وقد ذكر القصة محمود صافي، وبعدها أمر عمر بن الخطاب أبا الأسود بوضع النحو<sup>(6)</sup>، وذكرها محيي الدين الدرويش وأضاف الأخرى وأيد أن النحو كان معروفاً قبل ذلك واستدل بما ذكره السيوطي في "المزهر"، وقد ساق محمود صافي أدلة على كلامه<sup>(7)</sup>.

وفي رد القراءة ووصفها بالشذوذ والبعد ردُّ لما يترتب عليها من توجيه، ويبدو أن التوجيه بالجوار بعيد عند المعربين الذين تحدثوا عنه باستثناء الزمخشري الذي بدأ به، وقد كان موقف الألوسي واضحاً من عبارته التي عقب بها، فالتوجيه ليس بشيء.

ثانياً- الخفض في البدل على الجوار

من سورة البقرة

إعراب ﴿ قِتَالٍ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْهَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ... ﴾<sup>(8)</sup>.

(1) ينظر الدر المصون 9/6.

(2) الكشاف 11/3.

(3) ينظر تفسير البحر المحيط 8/5.

(4) ينظر الدر المصون 9/6.

(5) ينظر روح المعاني 47/10.

(6) ينظر الجدول في إعراب القرآن 281/5.

(7) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه 179/3-180.

(8) سورة البقرة: 217.

أولاً. التوجيه بالجوار في كتب الإعراب:

### 1- قبول التوجيه بالخفض على الجوار:

نقل النحاس التوجيه بالجوار عن أبي عبيدة<sup>(1)</sup>، وهو ما نسبته إليه ابن عطية<sup>(2)</sup>، ونسبه إليه كذلك السمين الحلبي<sup>(3)</sup>.

وقد تردد أبو حيان في نسبة القول إلى أبي عبيدة؛ لأنه عدَّ قول أبي عبيدة غامضاً، فإن أراد بالجوار ما اصطُح عليه النحويون فقد أخطأ، وإن أراد أنه خفض؛ لأنه تابع لمخفوض فهو موافق لقول الجمهور<sup>(4)</sup>.

### 2- رد توجيه الخفض بالجوار:

رد التوجيه النحاس فقال: (( لا يجوز أن يعرب شئ على الجوار في كتاب الله عز وجل، ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شئ شاذ، وهو قولهم: "هذا جحر ضب خرب"، والدليل أنه غلط قول العرب في التثنية: "هذان جحرا ضب خربان"، وإنما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يحمل شئ من كتاب الله عز وجل على هذا، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها ))<sup>(5)</sup>.

وعدَّ ابن عطية التوجيه بالجوار خطأ<sup>(6)</sup>، وجعله أبو البقاء أبعداً فقال: (( وقال أبو عبيدة: هو مجرور على الجوار، وهو أبعد من قولهما<sup>(7)</sup>؛ لأنَّ الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يُحتمل عليه ما وُجِدت عنه مندوحة ))<sup>(8)</sup>، وعدَّه - كذلك - أبو حيان خطأ<sup>(9)</sup>.

(1) ينظر إعراب القرآن 307/1.

(2) ينظر المحرر الوجيز 290/1.

(3) ينظر الدر المصون 389/2.

(4) ينظر تفسير البحر المحيط 154/2.

(5) إعراب القرآن 307/1.

(6) ينظر المحرر الوجيز 290/1.

(7) من قول الكسائي ومن قول الفراء، ينظر الدر المصون 389/2.

(8) التبيان إعراب القرآن ص 55.

(9) ينظر تفسير البحر المحيط 154/2.

ثانيًا- التوجيه بغير الجوار في كتب الإعراب:

### 1- إضمار "عن":

ذكر الفراء أنَّ الخفض على نية إضمار "عن"<sup>(1)</sup>.

وقد ذهب النحاس إلى عدم جواز ذلك، بعد أن نقل الخفض على التكرير عن الكسائي وعلى نية "عن" عند الفراء<sup>(2)</sup>، وهو ما نسبته ابن عطية إلى الفراء<sup>(3)</sup>، وقول الكسائي والفراء واحد - كما ذكر أبو أبو البقاء - وقد عدّه ضعيف جداً، فحرف الجر بعد حذفه يذهب عمله في الاختيار<sup>(4)</sup>.

وجمع أبو حيان بين القول بالبدل والقول بالإضمار والقول بتكرير "عن"، وعلّل ذلك بقوله: (( ولا يجعل هذا خلافاً كما يجعله بعضهم؛ لأنّ قول البصريين: إن البدل على نية تكرار العامل هو قول الكسائي والفراء، لا فرق بين هذه الأقوال، هي كلها ترجع لمعنى واحد ))<sup>(5)</sup>، والجمع بين التوجيهين الخفض على البدلية والخفض على التكرير اختياراً السمين الحلبي<sup>(6)</sup>.

### 2- الجر على البدلية:

هو ما وجّه به الزجاج، فهو مخفوض على البدلية، والمعنى: "يسألونك عن قتال في الشهر الحرام"<sup>(7)</sup>، وقد ذهب إليه النحاس، ونقل عن سيبويه إنشاده:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ . . . وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا<sup>(8)</sup>.

(1) ينظر معاني القرآن 141/1.

(2) ينظر إعراب القرآن 307/1، وفي الهامش عن بعض النسخ: (( لأنّ حروف المعاني لا تضم )).

(3) ينظر المحرر الوجيز 290/1.

(4) ينظر البيان في إعراب القرآن ص 55.

(5) تفسير البحر المحیط 154/2.

(6) ينظر الدر المصون 389/2.

(7) ينظر معاني القرآن وإعرابه 289/1.

(8) ينظر إعراب القرآن 307/1.

- البيت لعبد بن الطيب في ديوانه ص 88 نقلا عن المعجم المفصل 66/7، الكتاب 155/1-156، وينظر المعجم المفصل 66/7-67.

وقد نقل النحاس عن البصريين التوجيه ببدل الاشتمال<sup>(1)</sup>، وهو ما وجّه به الزمخشري، فهو بدل اشتمال من «الشَّهْر»<sup>(2)</sup>.

ونسب ابن عطية إلى سيبويه التوجيه بالبدلية، ويبيّن ابن عطية أنه بدل اشتمال<sup>(3)</sup>.

ويبيّن الأنباري الإعراب فقال: (( «قِتَالٌ» بدل من «الشَّهْر» ، بدل الاشتمال، ألا ترى أنّ

الشهر مشتمل على القتال، و"الهاء" في «فِيهِ» تعود على «الشَّهْر» ، وبدل الاشتمال لا بُدُّ أن

يعود منه ضمير إلى المبدل منه ))<sup>(4)</sup>، وهو ما وجّه به أبو البقاء، فالقتال يقع في الشهر<sup>(5)</sup>، ووجّه به

البيضاوي<sup>(6)</sup> وأبو حيان<sup>(7)</sup>، وفصل الألوّسي فقال: (( «قِتَالٌ فِيهِ» : بدل اشتمال من

«الشَّهْر»؛ لِمَا أن الأول غير واف بالمقصود مشوق إلى الثاني ملابس له بغير الكلية الجزئية، ولَمَّا

كان النكرة موصوفة أو عاملة صح إبدالها من المعرفة على أن وجوب التوصيف إنما هو في بدل الكل كما نص عليه الرضي ))<sup>(8)</sup>.

ثالثاً- عدم الحديث عن الجوار في كتب الإعراب:

لم يتحدث الفراء عن الجوار<sup>(9)</sup> ولم يتحدث عنه كذلك الزجاج<sup>(10)</sup> والزمخشري<sup>(1)</sup> والأنباري<sup>(2)</sup> والبيضاوي<sup>(3)</sup> والألوّسي<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر إعراب القرآن 307/1.

(2) ينظر الكشاف 424/1.

(3) ينظر المحرر الوجيز 290/1.

(4) البيان في غريب إعراب القرآن 151/1.

(5) ينظر التبيان إعراب القرآن ص 55.

(6) ينظر تفسير البيضاوي 512/1.

(7) ينظر تفسير البحر المحيط 154/2.

(8) روح المعاني 108/2.

(9) ينظر معاني القرآن 141/1.

(10) ينظر معاني القرآن وإعرابه 289/1.

رابعاً- عدم الحديث عن التخرّيج في كتب الإعراب:

لم يتحدث الأُخفش عن توجيه القول الكريم<sup>(5)</sup>، ولم يتحدث عنه كذلك الشهاب<sup>(6)</sup>.

خامساً- تخرّيج القول الكريم في كتب الإعراب المعاصرة:

لم يتحدث محمود صافي<sup>(7)</sup> وكذلك محيي الدين الدرويش<sup>(8)</sup> وبهجت صالح عن الخفض على الجوار في القول الكريم<sup>(9)</sup>.

ومما سبق يتضح أن جمعا من المعريين لم يتحدثوا عن التوجيه بالخفض على الجوار، وأن موقف السمين الحلبي لم يكن واضحا، فقد نقل ما قاله أبو عبيدة وأبو البقاء وأبو حيان، وجعل الخفض على الجوار الوجه الثالث بعد الخفض على البدلية والخفض على التكرير اللذين عدّهما وجها واحدا كما أشرت سابقا<sup>(10)</sup>؛ ولكن بعض معري القرآن لم يترددوا في وصف التوجيه بالخفض على الجوار بالغلط والخطأ والبعد؛ فهو لا يُلجأ إليه إلا عند الضرورة، ولا يُلتفت إليه حيث وُجد غيره.

(1) ينظر الكشاف 424/1.

(2) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 151/1.

(3) ينظر تفسير البيضاوي 512/1.

(4) ينظر روح المعاني 108/2.

(5) ينظر كتاب معاني القرآن ص 184.

(6) ينظر حاشية الشهاب 513/1.

(7) ينظر الجدول 448/1.

(8) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه 283/1.

(9) ينظر الإعراب المفصل 282/1.

(10) ينظر الدر المصون 2 / 389-390.

ثالثاً- الخفض على الجوار في الخبر أو الفاعل

من سورة البروج

إعراب ﴿ النَّار ﴾ من قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُحُدُودِ ﴾ ﴿ النَّارِ ذَاتِ  
الْوَقُودِ ﴾<sup>(1)</sup>.

أولاً- التوجيه بالجوار في كتب الإعراب:

1- التوجيه بالخفض على الجوار:

ذكر الأنباري التوجيه ونسبه إلى بعض الكوفيين<sup>(2)</sup>، ونقل السمين الحلبي أن مكياً نسبه إلى الكوفيين<sup>(3)</sup>، الكوفيين<sup>(3)</sup>، ثم بيّن ما كان عليه الإعراب فقال: (( وهذا يقتضي أن ﴿ النَّار ﴾ كانت مستحقةً لغير الجزر فعُدل عنه إلى الجزر للجوار. والذي يقتضي الحال أنه عدل عن الرفع، ويُدلُّ على ذلك أنه قد فُرى في الشاذّ "النار" رفعاً<sup>(4)</sup>)).

فقد كانت ﴿ النَّار ﴾ مرفوعة ثم عدل عن الرفع إلى الخفض على الجوار، وإعرابها باعتبار الرفع على الخبرية أو الفاعلية، والذي يدل على هذا الإعراب ما ذكره السمين الحلبي حيث قال في قراءة رفع

(1) سورة البروج: 4-5.

(2) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 2/505.

(3) ينظر الدر المصون 10/745، كتاب مشكل إعراب القرآن 2/467.

(4) الدر المصون 10/745-746.

"الناز": (( والرفع على خير ابتداءٍ مضمّرٍ تقديره: قتلّتهم النار. وقيل: بل هي مرفوعةٌ على الفاعليةِ تقديره: قتلّتهم النار، أي: أحرقتهم، والمرادُ حينئذٍ بأصحابِ الأخدودِ المؤمنون ))<sup>(1)</sup>.

## 2- عدم تصحيح التوجيه بالخفض على الجوار:

لم يصحح الأنباري التوجيه بالخفض على الجوار، حيث قال: (( «النَّارُ» مجرور على

البدل من «الأخدودِ»<sup>(2)</sup>، وهو بدل اشتمال، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه مخفوض على الجوار، والصحيح الأول ))<sup>(2)</sup>.

ثانياً- التوجيه بغير الجوار في كتب الإعراب:

### 1- التوجيه بالبدل:

جعل الأخفش الجر على البدلية<sup>(3)</sup>، ووجّه به العكبري<sup>(4)</sup>.

### 2- التوجيه ببدل كل من كل:

هو ما وجّه به الفراء فقال: (( جعل «النَّارُ» هي «الأخدودِ»<sup>(5)</sup>؛ إذ كانت

«النَّارُ» فيها، كأنه قال: قتل أصحاب النار ذات الوقود ))<sup>(5)</sup>، وقد ذكر أبو حيان في أحد

(1) الدر المصون 746/10.

(2) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 505/2.

(3) ينظر كتاب معاني القرآن ص 575.

(4) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص 388.

(5) معاني القرآن 253/3.

توجيهه أنه بدل كل من كل بتقدير: أخدود النار<sup>(1)</sup>، وهو ما ذكره السمين الحلبي في أحد الوجوه<sup>(2)</sup>، ونسب الألوسي تجويز التوجيه إلى أبي حيان وعلّق عليه بأنه ليس بذلك<sup>(3)</sup>.

### 3- التوجيه ببدل الاشتمال:

هو ما وجّه به النحاس، فهو على تقدير: "نارها"، فيكون اللام عوض من المضمر أو على تقدير النار التي فيها<sup>(4)</sup>، ووجّه به الزمخشري، فهي بدل اشتمال من ﴿الْأَخْدُودِ﴾<sup>(5)</sup>؛ وهو ما ذكره ابن عطية<sup>(6)</sup>، وصحّحه الأنباري<sup>(7)</sup>، ووجّه به البيضاوي<sup>(8)</sup>، وأحد توجيهي أبي حيان<sup>(9)</sup>، حيان<sup>(9)</sup>، وأحد وجوه ذكرها السمين الحلبي<sup>(10)</sup>. وفي هذا الوجه لا بد من الضمير، فقدّره البصريون: "النار فيه"، وذهب الكوفيون إلى أنّ "أل" قائمة مقام الضمير، والأصل: "ناره"، فحذف الضمير وعوّض "أل" منه<sup>(11)</sup>.

(1) ينظر تفسير البحر المحيط 444/8.

(2) ينظر الدر المصون 745/10.

(3) ينظر روح المعاني 89/30.

(4) ينظر إعراب القرآن 192/5.

(5) ينظر الكشف 348/6.

(6) ينظر المحرر الوجيز 462/5.

(7) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 505/2.

(8) ينظر تفسير البيضاوي 457/9.

(9) ينظر تفسير البحر المحيط 444/8.

(10) ينظر الدر المصون 745/10.

(11) ينظر نفسه.

وقد بين الشهاب أن الرابط مقدر، وهو "فيه"، أو تكون "أل" بدلا من الضمير، أو لا يحتاج إلى رابط؛ لأنه معلوم اتصاله به، وهو مطرد كما قيل في كل ما يظهر ارتباطه<sup>(1)</sup>، وهو ما ذكره الألويسي الألويسي بعد أن وجّه بالتوجيه المذكور<sup>(2)</sup>.

#### 4- التوجيه بتقدير محذوف قام المضاف إليه مقامه:

قال العكبري في توجيه اللفظ: (( وقيل: التقدير: ذي النار؛ لأنَّ الأخدود هو الشق في الأرض ))<sup>(3)</sup>، وقد جعله السمين الحلي ضعيف جدا، بعد أن نسبه إلى العكبري وبيّن أنه مخفوض بالإضافة لتلك الصفة المحذوفة<sup>(4)</sup>.

#### ثالثا- عدم الحديث عن الجوار في كتب الإعراب:

لم يتحدث الفراء عن الجوار<sup>(5)</sup>، وكذلك الأخفش<sup>(6)</sup> والنحاس<sup>(7)</sup> والزمخشري<sup>(8)</sup> وابن عطية<sup>(9)</sup> وأبو عطية<sup>(9)</sup> وأبو البقاء<sup>(10)</sup> والبيضاوي<sup>(11)</sup> وأبو حيان<sup>(12)</sup> والشهاب<sup>(13)</sup> والألويسي<sup>(14)</sup>.

#### رابعا- عدم الحديث عن التخريج في كتب الإعراب:

لم يتحدث الزجاج عن توجيه القول الكريم<sup>(15)</sup>.

(1) ينظر حاشية الشهاب 457/9.

(2) ينظر روح المعاني 89/30.

(3) التبيان في إعراب القرآن ص 388.

(4) ينظر الدر المصون 745/10.

(5) ينظر معاني القرآن 253/3.

(6) ينظر كتاب معاني القرآن ص 575.

(7) ينظر إعراب القرآن 192/5.

(8) ينظر الكشف 348/6.

(9) ينظر المحرر الوجيز 462/5.

(10) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص 388.

(11) ينظر تفسير البيضاوي 457/9.

(12) ينظر تفسير البحر المحيط 444/8.

(13) ينظر حاشية الشهاب 457/9.

(14) ينظر روح المعاني 89/30.

(15) ينظر معاني القرآن وإعرابه 307/5-308.

خامسا- تخريج القول الكريم في كتب الإعراب المعاصرة:

لم يتحدث محمود صافي<sup>(1)</sup> وكذلك محيي الدين الدرويش<sup>(2)</sup> وبهجت صالح عن الخفض على الجوار في القول الكريم<sup>(3)</sup>.

وبعد هذه الوقفة يتضح أنه لم يتحدث عن الخفض على الجوار إلا قلة من المعربين، وهذا يدل على ضعف التوجيه به، وقد كان موقف الأنباري واضحا من التوجيه، فقد صحح غيره، ومع هذا فلم يتحدث السمين الحلبي عن ضعفه؛ بل قدّر حركته الأصلية قبل خفضه على الجوار بدليل قراءة الرفع، وكذلك عرضه مكّي من دون إشارة إلى ضعفه؛ فهل يخرج الجر بالجوار عن باب التوابع إلى باب الفاعلية أو باب الخبرية؟

رابعا- الخفض في الخبر على الجوار  
من سورة القمر

إعراب "مستقرّ" من قوله تعالى ﴿ وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ<sup>ج</sup> وَكُلُّ أُمَّرٍ

مُسْتَقَرٌّ<sup>٤</sup> ﴿

أولا- قراءة الجر في "مستقرّ":

قرأ أبو جعفر وزيد بن علي وابن محيصة من طريق الأهوازي بجر القاف والراء من "مستقرّ"<sup>(5)</sup>.

ثانيا- التوجيه بالجوار في كتب الإعراب:

1- التوجيه بالخفض على الجوار:

(1) ينظر الجدول 289/15.

(2) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه 268/8-269.

(3) ينظر الإعراب المفصل 398/12.

(4) سورة القمر 1/54.

(5) ينظر معجم القراءات 214/9، وينظر معجم القراءات القرآنية 29/7.

نسب أبو حيان التوجيه بالخفض على الجوار في "مستقرّ" إلى الرازي صاحب كتاب "اللوامح"<sup>(1)</sup>، وكذلك نسبه إليه السمين الحلبي<sup>(2)</sup>، فهو خبر عن المبتدأ ﴿كل﴾ خفض على الجوار.

## 2- رد التوجيه بالخفض على الجوار:

جعل أبو حيان تخريج الخفض على الجوار ليس جيدا؛ لأنه في غاية الشذوذ، كما أنه لم يعهد في المبتدأ فقال: (( وخرجه صاحب "اللوامح" على أنه خبر لـ﴿كل﴾، فهو مرفوع في الأصل، لكنه جر للمجاورة، وهذا ليس بجيد؛ لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ، ولأنه لم يعهد في خبر المبتدأ، إنما عهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده، والأسهل أن يكون الخبر مضمرا لدلالة المعنى عليه، والتقدير: "وكل أمرٍ مُستقرّ بالغوه"؛ لأن قبله ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ...﴾ أي:

"وكل أمرٍ مستقر لهم في القدر من خير أو شر بالغه هم"، وقيل: الخبر حكمة بالغة<sup>(3)</sup>، أي: "وكل أمرٍ مستقر حكمة بالغة"، ويكون ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾<sup>(4)</sup> اعتراض بين المبتدأ وخبره<sup>(5)</sup>.

ولم يجوز السمين الحلبي الخفض على الجوار؛ لأنه جاء في النعت أو العطف، على خلاف في إثباته فقال: (( الثاني: أن يكون "مستقرّ" خبراً لـ﴿كل أمر﴾ وهو مرفوع، إلا أنه خُفِضَ على الجوار، قاله أبو الفضل الرازي، وهذا لا يجوز؛ لأن الجوار إنما جاء في النعت أو العطف، على خلاف في إثباته، كما قدّمْتُ لك الكلام فيه مستوفى في سورة المائدة<sup>(6)</sup>، فكيف يُقال في خبر المبتدأ: هذا ما لا يجوز؟<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر تفسير البحر المحيط 172/8.

(2) ينظر الدر المصون 121/10-122.

(3) قال تعالى ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ<sup>ج</sup> وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ<sup>ح</sup> وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ

مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ<sup>ط</sup> حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ<sup>ط</sup> فَمَا تَعْنِ<sup>ط</sup> النُّذُرُ<sup>ح</sup>﴾؛ سورة القمر: 3-5.

(4) سورة القمر: 4.

(5) تفسير البحر المحيط 172/8.

(6) سورة المائدة: 210-214.

(7) الدر المصون 121/10-122.

وأما الشهاب فقد رأى أنه لا ضرورة إليه، فقال: (( وأما القول بأنه خبر جر على الجوار فلا يليق ارتكابه من غير ضرورة تدعو لمثله ))<sup>(1)</sup>.

واكتفى الألويسي بذكر التوجيه والاعتراض من غير أن يكون له رأي في المسألة<sup>(2)</sup>.

ثالثاً- التوجيه بغير الجوار في كتب الإعراب:

1- قوله تعالى: ﴿ كل ﴾ مبتدأ وقوله: ﴿ مستقر ﴾ صفة لقوله: ﴿ أمر ﴾:

وجّه به أبو البقاء<sup>(3)</sup>، وأبو حيان<sup>(4)</sup>، وفي خبره ثلاثة أقوال هي:

أ- محذوف تقديره: معمول عليه أو أتى<sup>(5)</sup>، ونقله الشهاب وصدّره بـ"قيل"، فالخبر آت أو معمول به أو نحوه<sup>(6)</sup>.

ب- محذوف يدل عيه المذكور: جعله أبو حيان الأسهل، حيث قال: (( والأسهل أن يكون الخبر مضمراً لدلالة المعنى عليه، والتقدير: "وكل أمرٍ مُستَقَرٍّ بالغوه"؛ لأن قبله ﴿ وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا ﴾

أَهْوَاءَهُمْ... ﴾ أي: "وكل أمرٍ مستقر لهم في القدر من خير أو شر بالغه هم" ))<sup>(7)</sup>.

ج- خبره قوله تعالى: ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ... ﴾<sup>(1)</sup>: صدّره أبو حيان بـ"قيل"، والتقدير: "وكل أمر

أمرٍ مستقرٍ حكمة بالغة"، و عليه يكون قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ

مُزْدَجَرٌ ﴾<sup>(2)</sup> معترضاً بين المبتدأ وخبره<sup>(3)</sup>، ونقله الشهاب وصدّره بـ"قيل"<sup>(4)</sup>.

(1) حاشية الشهاب 26/9.

(2) ينظر روح المعاني 78/27.

(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص 359.

(4) ينظر تفسير البحر المحيط 172/8.

(5) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص 359.

(6) ينظر حاشية الشهاب 26/9.

(7) تفسير البحر المحيط 172/8.

## 2- عطف ﴿ كل ﴾ على ﴿ الساعة ﴾، و﴿ مستقر ﴾ صفة لقوله: ﴿ أمر ﴾:

وجّه به أبو البقاء<sup>(5)</sup>، ووجهه به كذلك الزمخشري، والتقدير: (( اقتربت الساعة واقترب كل أمر مستقر يستقر ويتبين حاله ))<sup>(6)</sup>، والبيضاوي<sup>(7)</sup>.

وقد حكم أبو حيان على التوجيه بعد أن نسبه إلى الزمخشري بالبعد، فقال: (( وهذا بعيد لطول الفصل بجمل ثلاث، وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب، نحو: "أكلت خبزاً وضربت زيداً وإن يجيء زيد أكرمه ورحل إلى بني فلان ولحمًا"، فيكون "ولحمًا" عطفًا على "خبزاً"؛ بل لا يوجد مثله في كلام العرب ))<sup>(8)</sup>.

وقد ردّ على الاعتراض السمين الحلبي، فقال: (( وإذا دلّ دليلٌ على المعنى فلا نبالي بالفواصل، وأين فصاحة القرآن من هذا التركيب الذي ركبّه هو حتى يقيسه عليه في المنع؟ ))<sup>(9)</sup>، وقد نقل الشهاب الاعتراض ولم ينسبه ورد على الاعتراض بأنه ليس بشيء؛ إذ لا مانع إذا دل عليه الدليل<sup>(10)</sup>.

## رابعاً- عدم الحديث عن الجوار في كتب الإعراب:

ذكر ابن عطية القراءة ولم يتحدث عن الجر بالجوار<sup>(11)</sup>.

## خامساً- عدم الحديث عن التخرّيج في كتب الإعراب:

لم يذكر الأخفش القراءة<sup>(1)</sup>، وكذلك الفراء<sup>(2)</sup> والنحاس<sup>(3)</sup> والأنباري<sup>(4)</sup> والزجاج<sup>(5)</sup>.

(1) قال تعالى ﴿ وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ ۖ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ

مَا فِيهِ مِزْجٌ ۖ حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ ۗ فَمَا تُغْنِ الْأُنذُرُ ۗ ۝﴾؛ سورة القمر: 3-5.

(2) سورة القمر: 4.

(3) ينظر تفسير البحر المحيط 172/8.

(4) ينظر حاشية الشهاب 26/9.

(5) ينظر التبيان في إعراب القرآن ص 360.

(6) الكشف 654/5.

(7) ينظر تفسير البيضاوي 26/9.

(8) تفسير البحر المحيط 172/8.

(9) الدر المصون 121/10.

(10) ينظر حاشية الشهاب 26/9.

(11) ينظر المحرر الوجيز 212/5.

## سادسا- تخريج القول الكريم في كتب الإعراب المعاصرة:

ذكر محيي الدين الدرويش القراءة وخرّجها ولم يتحدّث على الجوار فيها، ووجهها بأنها صفة لـ﴿أمر﴾ و﴿كل﴾ مبتدأ، والخبر محذوف، أو هو معطوف على ﴿الساعة﴾ وذكر أن أبا حيان استبعده لطول الفصل بثلاث جمل<sup>(6)</sup>.

ولم يتحدث محمود صافي<sup>(7)</sup>، وبهجت صالح عن الجوار في القول الكريم<sup>(8)</sup>، فهي قراءة تخالف ما رواه حفص عن عاصم.

وبعد هذا الاستقراء يتضح أنّ المعربين الذين ذكروا التوجيه بالخفض على الجوار قد ردوه باستثناء الألويسي الذي اكتفى بذكر التوجيه والاعتراض عليه، ويبدو أن هذا الرد له علاقة بالخبر، فلم يُعهد الجوار فيه؛ ولذلك قال ابن هشام: (( وَقَوْلَ بَعْضِهِمُ الْخَبْرَ "مُسْتَقَرًّا" وَخَفَضَ عَلَى الْجَوَارِ حَمْلَ عَلَى مَا لَمْ يَثْبُتَ فِي الْخَبْرِ ))<sup>(9)</sup>.

(1) ينظر كتاب معاني القرآن ص528.

(2) ينظر معاني القرآن 104/3.

(3) ينظر إعراب القرآن 286/4.

(4) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 403/2.

(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه 85/5.

(6) ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه 346/25.

(7) ينظر الجدول 64/14.

(8) ينظر الإعراب المفصل 299/11.

(9) معني اللبيب 550/2.

## خاتمة:

- حاولت في هذا البحث أن أستقرئ توجيه معربي القرآن الكلمات التي تحتل الخفض على الجوار في غير النعت، وتتبع الكتب التي يُعتمد عليها في التوجيه، وأضفت إليها كما قدمت بعض الكتب المعاصرة لمعرفة الموقف من هذا التوجيه، وأختم هذا البحث بالنتائج الآتية:
- 1- وجّه بعض المعربين بالخفض في غير النعت على الجوار.
  - 2- التوجيه بالخفض على الجوار يُلجأ إليه عند تعذر إجراء المعنى على ظاهر اللفظ.
  - 3- موقف بعض معربي القرآن من التوجيه بالخفض في غير النعت على الجوار غامض ويتغير من كلمة إلى أخرى، ويبدو أن بعضهم لجأ إليه لأنه رأى في التوجيهات الأخرى بعدا.
  - 4- وقع في بعض الكلمات القرآنية اختلاف شديد في التوجيه، ولم يتفق المعربون على توجيهها.
  - 5- خرج التوجيه بالخفض على الجوار من المعهود فيه إلى الفاعل والخبر.
  - 6- ظاهرة الخفض على الجوار تحتاج إلى استقراء أقوال العرب وتتبع نقولاتهم.
  - 7- توجيه بعض ألفاظ القرآن الكريم بالخفض على الجوار دليل على وجود هذه الظاهرة.

## المصادر والمراجع:

القرآن الكريم، مصحف المدينة.

- 1- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن مُجَدِّد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1985م.
- 2- إعراب القرآن الكريم وبيانه تأليف الأستاذ: محيي الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - بيروت، الطبعة الثامنة، 1422هـ - 2001م.
- 3- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بمجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.
- 4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن أبي سعيد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف مُجَدِّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الرابعة، 1380هـ-1961م.
- 5- البيان في غريب إعراب القرآن تأليف أبي البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ - 1980م.
- 6- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، إعداد: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، المؤمن للتوزيع.

- 7- تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.
- 8- تفسير البيضاوي بأعلى حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الرازي للإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن مُجَدِّ، منشورات مُجَدِّ علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م.
- 9- الجدول في إعراب القرآن وصفه وبيانه، مع فوائد نحوية هامة، تصنيف: محمود صافي، دار الرشيد، دمشق-بيروت، مؤسسة الإيمان، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1416هـ - 1995م.
- 10- جمع الجوامع في النحو للعلامة جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور نصر أحمد إبراهيم عبد العال، صبري إبراهيم السيد، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.
- 11- حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الرازي للقاضي شهاب الدين أحمد بن مُجَدِّ بن عمر الخفاجي علي تفسير البيضاوي الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن مُجَدِّ، ضبطه وخرَّج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، منشورات مُجَدِّ علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م.
- 12- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلي، تحقيق: الدكتور أحمد مُجَدِّ الخراط، دار القلم - دمشق.
- 13- ديوان جرير بشرح مُجَدِّ بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان مُجَدِّ أمين طه، الطبعة الثالثة، دار المعارف.
- 14- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م.
- 15- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به وشرحه: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 1426هـ-2005م.
- 16- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني تأليف العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العرب، بيروت - لبنان.

- 17- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، تأليف مُجَد ناصر الدّين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.
- 18- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاربيونس، بنغازي، الطبعة الثانية 1996م.
- 19- الكتاب، كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام مُجَد هارون، دار القلم، 1385هـ-1966م.
- 20- كتاب مشكل إعراب القرآن، تأليف مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين مُجَد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، 1394هـ-1974م.
- 21- كتاب معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة، الأxfش الأوسط، تحقيق: الدكتور هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ-1990م.
- 22- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي مُجَد معوض، شارك في تحقيقه: الأستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 1414هـ-1998م.
- 23- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي مُجَد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي مُجَد، منشورات مُجَد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م.
- 24- معاني القرآن، تأليف: أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ-1983م.
- 25- المصنف، للحفاظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ومعه كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، تحقيق وتخرّيج وتعليق: المحدّث حبيب الرحمن العظيمي، المكتب الإسلامي، المجلس العلمي، الطبعة الثانية، 1403هـ-1983م.
- 26- معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السّري، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م.

- 27- معجم القراءات تأليف: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدّين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.
- 28- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، الدكتور أحمد مختار عمر، الدكتور عبد العال سلم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية، 1408هـ - 1988م.
- 29- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية إعداد: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.
- 30- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، للإمام أبي مُجَدَّ عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: مُجَدَّ محيي الدّين عبد الحميد، دار الشّام للتراث، بيروت - لبنان، من دون ط، ت.
- 31- نوارد الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ، النسخة المسندة الكاملة، تصنيف: الحكيم الترمذي، تحقيق: توفيق محمود تكله، دار النوادر، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م.